الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)

اسطنبول ، تركيا
٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٦

Distr.
LIMITED

A/CONF.165/L.5/Add.8
12 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

البند ١٠ من جدول الأعمال

دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في تنفيذ جدول أعمال الموئل

تقرير اللجنة الثانية

إضافة

تقرير عن جلسات الاستماع التي شملت ممثلي حوارات الموئل للقرن ٢١ ومحفل التضامن الانساني

١- عقدت اللجنة الثانية، في جلستيها ١٢ و١٣ المعقودتين في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، جلسات استماع شملت ممثلين عن حوارات الموئل للقرن ٢١ ومحفل التضامن الانساني.

٢- وفي الجلسة ١٢ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، قُدمت عروض من قِبل: السيدة جاكلين داكوستا، مخططة وكبيرة مستشاري رئيس وزراء جامايكا ورئيسة رابطة الكومنولث للمخططين؛ والسيدة باتريسيا كلارك - أنيز، رئيسة شعبة التنمية الحضرية، إدارة النقل والمياه والتنمية الحضرية، البنك الدولي؛ والسيد سمير رضوان، مدير إدارة التنمية والتعاون التقني، منظمة العمل الدولية؛ والسيد أسد محمد، منسق برنامج الدراسات العليا، جامعة ويست أنديز؛ والسيد زولفو ليانيلي، مؤلف موسيقي ومُخرج أفلام وكاتب؛ وبريماينذر ن. جاين (Bawa)، منظم محفل Wisdom Keepers II.

٣- وبعد تقديم العروض، جرت مناقشة بين الشركاء وممثلي سوازيلند، والهند، وسلوفاكيا، والفلبين، وفرنسا، ونيجيريا، واندونيسيا، والمكسيك، وترينيداد وتوباغو، وبوروندي، وموريتانيا، وهولندا، وكندا، وتركيا، والسنغال، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والسودان، وجنوب افريقيا.

IST.96-05274

٤- وأدلى نائب الأمين العام للمؤتمر ببيان.

٥- كما اشترك في المناقشة ممثل هيئة حماية القيم الثقافية والطبيعية لاسطنبول وممثل منظمة الفهود الرمادية، بالنيابة عن هيئة السلم، وهما منظمتان غير حكوميتين.

٦- وفي الجلسة ١٣، قُدمت عروض من قِبل: السيد بيتر أوبرلاندر، منسق محفل التضامن الانساني؛ والسيدة كنزة كواكب - روبنسن، مستشارة تقنية، إدارة خدمات دعم التنمية والتنظيم الاداري التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والسيد كينيث غويليان، أخصائي اقتصادي رئيسي في مجال النقل، البنك الدولي؛ والسيدة هيلين كونور، مستشارة تقنية، برنامج الطاقة ٢١؛ والسيد ايريك كونينغهام، مجموعة WORLDCOM، الرئيس السابق والمسؤول التنفيذي الأول لهيئة OEB الدولية، تورونتو، كندا؛ والدكتور غريغ غولدستاين، منسق برنامج المدن الصحية، منظمة الصحة العالمية.

٧- وبعد تقديم العروض، جرت مناقشة بين الشركاء وممثلي ألمانيا، وكازخستان، والسويد، والنرويج، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، واندونيسيا، وفرنسا، والسودان، وتركيا، وسلوفاكيا، وجنوب افريقيا، واليونان، والمملكة العربية السعودية، وبربادوس، وكندا.

٨- كما اشترك المراقب عن فلسطين في المناقشة.

٩- واشترك في المناقشة أيضاً ممثل عن السلطات المحلية فضلاً عن عدد من المنظمات غير الحكومية.

١٠- وأدلى كل من نائب وزير البيئة في ايطاليا ونائب الأمين العام للمؤتمر ببيان.

١١- ويرد أدناه الملخص الذي أعده الرئيس لجلسات الاستماع.

حوارات الموئل للقرن الحادي والعشرين

أجريت حوارات بشأن ١٠ قضايا - المدن، والتمويل، والعمالة الحضرية، والأراضي والروابط الريفية - الحضرية، والمياه، والنقل، والطاقة، والاتصالات، والصحة، والمواطنة والديمقراطية.

وقد خلُص "الحوار المتعلق بالصورة التي ستبدو عليها المدن"، بعد أن سلَّم بأن المستوطنات البشرية المستدامة توفر الإطار لإعمال حقوق الانسان الأساسية وللحشد الخلاق للامكانات الانسانية، الى أنه ينبغي النظر الى تطور المدن في القرن الحادي والعشرين ليس باعتباره منتجاً نهائياً بل عملية تعمل فيها المجتمعات المحلية والمجتمعات عموماً على تشكيل بيئتها وإعادة تشكيلها بصورة مستمرة.

وشدد المندوبون على الحاجة الى زيادة قدرة الشركاء في المدن على اغتنام الفرص الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية التي توفرها المدن. وينبغي تعبئة الموارد لأداء هذه المهمة العظيمة من قبل جميع المشتركين من خلال استثمارات استراتيجية تركز بصورة رئيسية على أدنى الشرائح الاجتماعية - الاقتصادية للمستوطنات البشرية.

ولاحظ المندوبون وجود تباين واضح بين مشاكل ورؤى البلدان النامية، حيث يشكل الفقر ونقص الموارد السبب الرئيسي للضغط البيئي، وبين مشاكل ورؤى البلدان المتقدمة حيث يؤدي الاستهلاك المفرط الى إضعاف النمو المستدام. ورأى بعض المندوبين أنه من السابق لأوانه مناقشة الحلول المعقدة بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر فيها حتى السلع الضرورية. وبينما اتفق المندوبون على أن الاستدامة ستُقاس في النهاية على أساس الكيفية التي سنحسّن بها نوعية حياتنا، فإنه يلزم زيادة بحث مسألة الرصد وتقييم الآثار.

وقد نظر "الحوار المتعلق بالتمويل والمدن في القرن الحادي والعشرين" في مسألة الكيفية التي يمكن بها تمويل الحجم الذي لم يسبق له مثيل لاحتياجات السكان الحضريين للاستثمار. ولوحظ أن عدداً من الخيارات الجديدة قد نشأت بالنسبة للتمويل الحضري، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التمويل الجزئي للفقراء التي لم تصل الى طاقة التشغيل الكاملة.

وسلّم المشتركون بأنه من غير الواقعي توقع أن تصبح المدن مكتفية ذاتياً بالكامل في تمويلها. ويلزم جعل القواعد المتعلقة بالتحويلات الحكومية الدولية للموارد أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ بها. ويلزم إتاحة الاستخدام الكفؤ للموارد الذاتية للحكومة المحلية. وأوصي بأن تحسّن المدن جدارتها الائتمانية من أجل تحسين امكانية وصولها الى أسواق رأس المال.

كما سلّم المشتركون بأن الشراكات بين القطاعين الخاص والعام تتطلب ثقة واحتراماً متبادلين، كما تتطلب الشفافية، من أجل إدامة العلاقة. ويجب وضع ضمانات كافية ضد الاستغلال والتعسف والاحتكار من قبل القطاع الخاص وذلك من خلال التنظيم وآليات العطاءات التنافسية.

كما أوصي بأن تيسر الحكومات وجود إطار قانوني وتنظيمي لدعم مؤسسات مصرفية محددة تركز على الفقراء. وينبغي وضع مؤشرات كمية لقياس ورصد أداء الوظائف الأساسية للحكومات المحلية، والشراكات الناشئة حديثاً، والجدارة الائتمانية للمدن.

وشدد المندوبون على الحاجة للاستثمار في المدن استثماراً منتجاً كنقيض للاستثمار القائم على المضاربة، ودعوا الى وضع طرائق لتعزيز المصادر المحلية للتمويل ولتقاسم هذه الطرائق فيما بين البلدان والمناطق.

وقد أعاد "الحوار المتعلق بمستقبل العمالة الحضرية" تأكيد أن توليد وحماية العمالة يمثلان الوسيلة المباشرة والفعالة الى اقصى حد لتخفيف حدة الأزمة الحضرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للتحدي وأن يضع استراتيجية دولية للتعاون الانمائي من أجل تخصيص الموارد لأغراض مكافحة البطالة والفقر. كما شدد المشتركون على أن تضافر قوى الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو أفضل سبيل لحل مشاكل البطالة.

واتفق المشتركون على أنه يجب تهيئة الظروف الصحيحة لتحقيق النمو والانتاجية الموجهين نحو العمالة. وينبغي للحكومات أن تتخذ اجراءات لضمان توزيع الفوائد على نحو أكثر انصافاً والمشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع في التنمية الاقتصادية والسياسية والمدنية. وينبغي استكشاف نهوج غير تقليدية إزاء توليد فرص العمل وذلك من أجل معالجة ارتفاع معدلات بطالة الشباب وتزايد حجم الهجرة الدولية والهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، وتفكك نظم الضمان الاجتماعي وتغير طبيعة العمل. وينبغي إيلاء اهتمام أكثر جدية بكثير من ذي قبل لتنمية ومساهمة القطاع غير النظامي في توسيع فرص العمل.

وقد لاحظ المندوبون التفاوت المتزايد بين أوضاع الأغنياء والفقراء، والعاملين والعاطلين عن العمل، والعمال ذوي الأجور العالية والعمال ذوي الأجور المنخفضة، وأيدوا الدعوة الى اعتماد نهوج غير تقليدية إزاء توليد العمالة والى بذل جهود متضافرة لاشراك جميع الشركاء في تحقيق النمو والانتاجية الموجهين نحو العمالة، والاستثمار في فرص العمل، والأطر التنظيمية والمؤسسية والتمكين وتعزيز القدرات، والاعتراف بمساهمة القطاع غير النظامي في التنمية الاقتصادية. ودعا المندوبون الى توفير معايير عمل أكثر مرونة يمكن أن تُطبَّق أيضاً على مجموعات خاصة مثل العمال المهاجرين.

لقد اعترف "الحوار حول الأرض والروابط الريفية - الحضرية" بالرابطة القوية واتفق على أنه لا بد من التنمية الحضرية والريفية المتوازنة لضمان التوزيع العادل للفرص الاقتصادية والاجتماعية على سكان الريف والحضر. وإن إدارة الأرض هي قضية رئيسية بالنسبة للتنمية المستدامة للمدن والمناطق الريفية. وجرى التأكيد على ضمان الحيازة بوصفه شرطاً مسبقاً لتنمية الأسواق العقارية. ويمكن إلغاء مركزية عدد كبير من المسؤوليات عن إدارة الأرض وتوزيعها على المستويات المحلية والبلدية.

واعترف المشتركون بالحاجة إلى مواصلة تنمية وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص والرسمي وغير الرسمي، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية من خلال شبكات المعلومات والمدخلات في قاعدة بيانات أفضل الممارسات للمستوطنات البشرية. والمشاركة المجتمعية هي أمر حيوي لتأمين المأوى لفقراء الحضر ومعدومي الملكية، وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى حصول المرأة على الأرض والملكية العقارية.

وخلص المشتركون إلى أن قضايا الأرض والقضايا الريفية - الحضرية ينبغي التركيز عليها تركيزاً ملائماً في تنفيذ جدول أعمال الموئل، على كل من الصعيدين الدولي والوطني. وينبغي تنمية التعاون بين الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة حول قضايا شاملة لعدة قطاعات برزت في الحوار. وتعهد القطاع المهني الممثل باتحاد المساحين الدولي والقطاع الخاص الممثل بالاتحاد الدولي للوكالات العقارية، بالسعي للشراكة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وأكد المندوبون على الحاجة إلى نظام فعال لاستخدام الأرض لتوجيه التنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للأرض بوصفها مورداً. وأيدت المناقشة الحاجة إلى مستويات مختلفة من إدارة استخدام الأرض، مشفوعة بنظام لمراقبة التنمية، وهيكل حكومي محلي جيد، ونظام ملائم لقيمة الأرض. وشدد المندوبون أيضاً على أنه ينبغي لإجراءات مراقبة استخدام الأرض أن تراعي ظروف السكان، وأشاروا إلى ضرورة شمول متطلبات القطاع غير الرسمي واحترام وحماية الأنماط التقليدية لحيازة الأرض.

واعترف "الحوار حول توفير المياه للمدن العطشى" بأن التحدي الذي تفرضه إدارة الموارد المائية للقرن القادم، عندما سيكون أكثر من ٦٠ في المائة من سكان العالم المتزايد عددهم بسرعة يعيشون في مناطق حضرية، هو تحد هائل. وهناك بالفعل منافسة متزايدة على الموارد المائية المحدودة بين مختلف المستخدمين والاستخدامات، وكذلك بين المستوطنات الحضرية والريفية. ومشاكل إدارة المياه تتجاوز حدود المدن، ويمكن أن تصبح هذه المنافسة، إذا لم يتم التصدي لها على النحو المناسب، مصدراً للنزاع بين الأمم. وبالاضافة إلى ذلك، يفتقر كثير من سكان المدن إلى الخدمات الصحية الأساسية، مثل إمدادات المياه الصالحة للشرب، وأحواض الصرف المناسبة وإدارة الفضلات الصلبة والسائلة.

ودارت المناقشة حول القضايا التالية:

(أ) إن المياه للجميع وينبغي توزيعها توزيعاً عادلاً على جميع المستخدمين من أجل جميع استخداماتها الأولية؛

(ب) إن المياه مورد نادر وقيم، وقد ازدادت صعوبة العثور عليه كما ازدادت تكلفة إتاحته للمدن لتلبية الطلبات المتزايدة، ويجب ضمان وجود المياه للأجيال المقبلة؛

(ج) ينبغي إدارة المياه إدارة أفضل وتخفيض هدر المياه إلى أدنى حد للتقليل من الحاجة إلى الاستثمار في هياكل أساسية جديدة والإفراج عن مزيد من المياه لاستخدامات أخرى؛

(د) يجب إقامة شراكات جديدة بين جميع الفعاليات لضمان إدارة الموارد والخدمات إدارة أفضل.

وأيد المشتركون أيضاً إعلان بيجينغ بشأن المياه وإدراجه كمرفق في خطة العمل العالمية للموئل، بالاضافة إلى التوصيات التكميلية الآنفة الذكر.

وأثار عدد من المندوبين مسألة المنازعات الناشئة عن الكتل المائية العابرة للحدود. فهناك منافسة واضحة على الموارد المائية فيما يتعلق بتوريد المياه. كما نوقشت قضية التلوث من جانب بلدان خلفية أخرى. وتشمل المنازعات مصادر المياه السطحية والجوفية. وأكد المندوبون الحاجة إلى تخفيض هدر المياه. وقدم طلب لاستقصاء الآليات اللازمة للتوسط في هذه المنازعات وتوفير إطارات قانونية.

وأبرزت الحاجة إلى سلطة وطنية لتنسيق السياسة المائية، وخاصة فيما يتعلق بعرض وطلب المياه والحاجات المتنافسة، ولا سيما بين مختلف القطاعات والمناطق الريفية والحضرية. واقترح أن يذكر التقرير تعزيز استخدام التكنولوجيات الرخيصة والتي هي في المتناول المتاحة لتطهير المياه.

واعترف "الحوار حول النقل في مدينة الغد" بأن المدن تختلف اختلافاً كبيراً وأن لديها شبكات نقل مختلفة ومشاكل مختلفة متعلقة بالنقل. أما المشترك بينها فهو أنه كلما أصبحت أغنى وأكبر تردت مشاكل النقل فيها لأن عدد السيارات ومستوى استخدامها ينمو نمواً أسرع من نمو السكان والدخل، في حين أن مساحة الطرق اللازمة لتلبية هذا الطلب تنمو نمواً قليلاً، إن نمت على الاطلاق. ويؤدي هذا الاختلال إلى زيادة الاكتظاظ وتلوث الجو، ومزيد من الحوادث والدخل الاجتماعي السلبي مع معاناة الفقراء والمرأة على نحو غير متناسب من تدهور النقل العام.

ويمكن استخدام عدد من الأدوات الاستراتيجية للتصدي للمشاكل المتصلة بالنقل. فتكثيف استخدام الأرض، والفصل الأقل صرامة بين استخدامات الأراضي المحلية والأشكال الحضرية المتعددة النوى أمور يمكن أن تقلل جميعها من الطلب على النقل الخاص. وبالاضافة إلى ذلك، فهناك عدد من التكنولوجيات والمحروقات الأنظف متاحة أو مرتقبة. وهذه بإمكانها التقليل إلى حد كبير من آثار تلوث الجو المحلية والعالمية. وينبغي تشجيع دور النقل العام بوصفه يتسم بكفاءة مكانية وينطوي على تلوث أقل للبيئة. وينبغي لسياسات ضريبة الوقود أن تعكس كامل تكاليف استخدام مساحات الطرق، بما في ذلك التكاليف البيئية والبنيوية المتصلة باستخدام الطرق.

وهذه الأدوات تتطلب جميعاً سياقاً ملائماً للسياسة العامة. والرؤيا هي أساس هام لتحسين حالة النقل الحضري، ولكن الرؤيا تتطلب تنفيذاً فعالاً. أولاً، يجب أن تكون الاقتصادات صحيحة. وإذا لم تكن الشبكات صالحة للبقاء اقتصادياً ومالياً، فإنها سوف تنهار. وثانياً، يجب أن تكون المؤسسات صحيحة. ويجب تنظيم توفير خدمات النقل لتشجيع الكفاءة في العرض. وثالثاً، يجب تقرير الأولويات، مع تركيز العمل الفوري على آثار النقل الأشد ضرراً، وعلى الأدوات الأيسر إدارة والأكفأ تكلفة لتخفيف هذه الآثار.

وينبغي إدخال رسوم مباشرة على الاكتظاظ والآثار البيئية. وينبغي النظر في دور النقل غير القائم على محركات والقطاع غير الرسمي لعرض النقل نظراً صريحاً في تحديد استراتيجيات النقل العام.

وأكد المندوبون أهمية النقل غير القائم على محركات والعام والمشي في محاولة لتخفيض التلوث الحضري وتحسين نوعية الحياة الحضرية. وفيما يتعلق بالنقل العام، رآى المندوبون أنه ينبغي التركيز على الفئات المستضعفة، مثل المسنين والعجزة. وأدخل المندوبون مفهوم التحرك واقترحوا الانتقال من التحرك الذاتي إلى التحرك الايكولوجي.

وأورد المندوبون، على سبيل المثال، مفهوم ممرات النقل في منطقة جبال الألب الأوروبية، التي تتصف نظمها الإيكولوجية بالهشاشة في الوديان التي تشكل محور النقل. وأرتـُئي أن تسعى البلدان إلى إدماج السياسة الحضرية وسياسة النقل. واقتـُرح، في هذا السياق، الإبقاء على مناطق عازلة بين المناطق الحضرية وطرق السفر الرئيسية. ورآى المندوبون وجوب وضع آليات للتقليل من ملكية المركبات الخاصة.

ولاحظ أحد المندوبين أن نقل البضائع وشحنها بحرياً هو مسألة رئيسية من مسائل النقل. وإضافة إلى ذلك، ارتأى المندوبون ضرورة وضع رؤيا مستقبلية للمستوطنات فيما يتصل بالنقل.

وأقر "الحوار بشأن الطاقة المستدامة في المستوطنات البشرية" بضرورة وضع استراتيجيات مختلفة لإدارة الطاقة وتنميتها وفقاً لاختلاف المناطق. فيلزم للبلدان الصناعية استحداث ونشر تكنولوجيات وأدوات أنظف وأكثر كفاءة على سبيل الاستعجال، بينما يلزم للبلدان النامية، التي لديها مستوى أدنى كثيراً لاستخدام الطاقة للفرد الواحد، أن تعمل على تسخير مصادر طاقة جديدة وأكثر كفاءة لتلبية متطلبات الطاقة المتزايدة.

ومع قرب حلول القرن الحادي والعشرين، باتت إمكانية الحصول على خدمات الطاقة المستدامة حقاً أساسياً للجميع. وينبغي لحلول الطاقة أن تكون في متناول الفقراء وأن تراعى فيها شواغل المرأة وحقوق الأطفال. ولا بد من التعجيل كثيراً بالتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة والأقل تلويثاً. ويجب تبسيط استخدام الطاقة والتقليل منه إلى أدنى حد.

ويجب ألا يكون تخطيط الطاقة المتكامل رأيا مستدركا وإنما أولوية للسلطات المحلية عند بدء أي شكل من أشكال التنمية. والتنفيذ الناجح للأنظمة النظيفة والفعالة من حيث الطاقة يتوقف على مشاركة المواطنين ودوائر الأعمال، إلى جانب معاملة جميع الأطراف كشركاء مساهمين قيمين. والطاقة المستدامة هي حجر زاوية المجتمعات المحلية المستدامة.

ولا بد من مساءلة جميع مستويات السلطات عن توفير إطار ملائم للطاقة المستدامة. ولا بد أن يوفَّر التعليم للأطفال، والتدريب للمهنيين، وأن تُحدد التكلفة الكاملة، وأن تُرفع للضوابط التنظيمية و، عند الاقتضاء، أن تنشأ مراكز تنسيق ووكالات للمعلومات، وأن يموَّل البحث بالنسبة للمشاريع المبتكرة.

وأكد المندوبون على أهمية تطوير الطاقة على المستوى المحلي. وأشاروا إلى ضرورة خدمات الطاقة للوفاء بالاحتياجات الأساسية لكل إنسان. ولاحظ المندوبون أيضا أنه عادة ما تراعى، في البلدان التي تتضمن دساتيرها الحقوق الأساسية، الخدمات التي توفرها الطاقة وليس الطاقة في حد ذاتها.

وسأل المندوبون عن الطريقة التي يمكن أن تصل بها الطاقة إلى المناطق البعيدة واقترحوا التعاونيات الإقليمية كحل عملي. وتم التأكيد على أنه يجب تقييم الإحتياجات من الطاقة وعلى أنه يجب عدم اعتبار الطاقة مجرد موضوع تكنولوجي أو سياسي. وأثيرت مسألة موارد الطاقة المأمونة والمتجددة كمسألة ذات شأن.

ولقد سلَّم "الحوار المتعلق بالمدن والاتصالات ووسائل الإعلام في مجتمع الإعلام" بأن النمو الدليلي والتنمية في صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية يؤديان إلى تحرير سياسة الاتصالات ورفع ضوابطها في جميع أنحاء العالم. وهذا النمو تديره حاليا البلدان المتقدمة ودوائر الأعمال، وبناء على ذلك فإن البلدان النامية تخشى أنها ستُستبعد من عملية وضع سياسة للاتصالات وكما تخشى أن تتأثر سلبيا نتيجة للتغيرات التي تحدثها تلك السياسة في المجتمعات. وهناك أيضا قدر كبير من الاهتمام بكيفية تأثر السكان والجهات الحاكمة في المدن بوفرة المعلومات، والقلق إزاء فرط وسائل الاتصال كما أن هناك تساؤلات حول إمكانية وصول جميع المواطنين إلى الاعلام.

وقدّمت الاستنتاجات والتوصيات التالية:

(أ) لقوة التكنولوجيا وثورة الاعلام القدرة المحتملة على زيادة الديمقراطية والمساواة في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تستخدم هذه القوة لتعزيز السلم والكياسة؛

(ب) يجب أن تشجع الأمم المتحدة تطوير معايير الاعلام وأشكاله لتعزيز الوصول إلى المعلومات على نطاق عالمي؛

(ج) يجب تقوية منافع تكنولوجيا المعلومات لإعادة بناء الأحياء، وتحسين ظروف العيش، وتشجيع تجديد المدن، وتعزيز الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والقضاء على الفقر، والتقليل إلى أدنى حد من انتشار المدن من غير نظام أو اتساق؛

(د) يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات أداة للنهوض بأهداف المصلحة العامة وكذلك المصالح التجارية.

وسلّم "الحوار حول المتعلق بخلق مدن صحية في القرن الحادي والعشرين" بأن الصحة أساسية لكل مدينة من المدن. ولا تنمية مستدامة بدون صحة. والرغبة في النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض والاصابات لا بد أن تصبح جزءا من ثقافة كل واحد منا، وليس فقط المهنيين العاملين في مجال الصحة والمؤسسات الصحية وإنما أيضا أرباب العمل، والوكالات البلدية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمعات المحلية. وهذا الفهم للأمور هو أساس حركة المدن الصحية.

وخلق مدن صحية يتطلب إجراءات على جميع الجبهات وفي جميع القطاعات. ويجب أن يشمل مثلا وضع خطط وبرامج صحية محلية للوقاية من الأمراض ولتشجيع الصحة بمشاركة جميع الشركاء المحليين. ويجب أن يكفل وصول الجميع إلى الخدمات الصحية المستدامة من حيث التغطية والنوعية. ويجب أن يحفز بناء القدرات في الحكم المحلي، وبناء التحالفات للتطرق لمسائل الصحة وتعيين البرامج المحددة ذات الأولوية التي تستهدف حل المشاكل.

وتحقيق المدن الصحية للجميع يمكن أن يتحقق بشكل أسرع بكثير لو أعادت الحكومات والوكالات الدولية تخصيص الموارد للصحة. وهذا صحيح بشكل خاص بالنسبة للبلدان والمدن التي لها اقتصادات أضعف من غيرها. ولكن في عالم آخذ في التحضر بشكل متزايد يشكل هدف المدن الصحية جزءا أساسيا من تعهدنا بتحقيق الصحة للجميع - سواء كان الناس يعيشون في مدن كبيرة أو في بلدات صغيرة أو في مناطق ريفية.

وأشار المندوبون إلى أن الصحة يمكن تشجيعها أيضا من خلال النقابات، وبشكل خاص حيثما تكون الصحة المهنية مرتبطة بالمجتمعات المحلية التي يعيش فيها العاملون.

وأكد "الحوار المتعلق بالمواطنة والديمقراطية" الحاجة إلى ثلاثة تعهدات رئيسية: توطيد الديمقراطية؛ وممارسة المواطنة؛ وبلورة عقد اجتماعي جديد. وجاء في تقرير الحوار أن الوقت قد حان للانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة. والديمقراطية تفترض سلفا احترام الحقوق الأساسية ولكن أيضا الممارسة الفعلية للحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. أما فيما يتعلق بممارسة المواطنة فاقترح المشاركون إضفاء الطابع الانساني على المدينة وضمان الحق في الأماكن العامة المنظمة، الأمر الذي من شأنه أن يسهل تحقيق قيم الحياة العامة.

وأُشير أثناء المناقشات إلى أن بناء القدرات سوف يحتاج إلى تطوير الديمقراطية القائمة على المشاركة. وأكد المندوبون على أنه يجب أن تشجع المصالحة بنشاط في المناطق التي تسود فيها الانقسامات والصراعات. وأكد المندوبون كذلك على أن جوهر المواطنة يكمن في العلاقة بين الفردية والتضامن، وفي الاحترام المتبادل في مجتمع متعدد الثقافات.

وفي جلسة بعد الظهر أفاد الاجتماع من عروض فيما يتعلق بالحوارات حول المياه والنقل والطاقة والاتصالات والصحة في المدن، وكذلك فيما يتعلق بالمحفل بشأن التضامن البشري ومحفل حُماة الحكمة.

محفل التضامن البشري

أكد العرض المتعلق بمحفل التضامن البشري أن إحراز تقدم في إيجاد مدن أنسب للمعيشة وأكثر إنسانية هو أمر يقتضي رداً على مشاكل الإسكان يَتَعَدّى "الطوب والطين". واتفق أعضاء المحفل على أن التضامن البشري يجب أن يتصدى للتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل البلدان، وبينها، وبين الشمال والجنوب. إن هدف بناء مجتمعات محلية متسامحة وجعل المدن أكثر إنسانية لا يمكن تحقيقه ما لم يتم تخويل الناس تحسين بيئتهم وحياتهم. ويجب على المدن احترام التنوع والسعي إلى التواؤم الاجتماعي والاقتصادي.

واقترح المشاركون في المحفل مبادئ توجيهية لإيجاد كوكب حضري مستدام بواسطة التضامن البشري، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للأطفال، والحكومات المحلية، والتعليم في جميع مراحله، وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، وتحديد الأولويات في النقل العام، وتقديم الخدمات الأساسية للفقراء، والمسائل البيئية المتصلة بالصحة، والمساواة الاجتماعية، وإجراءات مشاورات عامة فعالة.

محفل ذوي الحكمة

حضر محفل ذوي الحكمة زعماء روحيون ذوو تقاليد مختلفة، وسكان أصليون وعلماء وشباب وحَرَكيون. وعُقد هذا المحفل للنظر في الجوانب المعنوية والأخلاقية والروحية للمستوطنات البشرية. وشملت الإجراءات المقترحة للموئل الثاني وما بعده دعم الأمم المتحدة لمراكز تسوية المنازعات وتشجيع المناهج الدراسية المتعلقة بتسوية المنازعات بطرق غير العنف، واستخدام تكنولوجيا الاتصالات العالمية في سبيل إيجاد تآلف اجتماعي وتنمية مستدامة، وتقديم الدعم للبرامج استرشاداً بمبادئ إيجاد أوضاع معيشية أفضل للجميع بدعم من السلطات المحلية والوطنية والمنظمات التطوعية.

تعليقات عامة

أشاد المندوبون بمقترحات المحافل وأكدوا أهمية تسوية المنازعات بوصفها مسألة هامة في فترات التأزم وعاملاً من عوامل الاستقرار في الدفاع عن حقوق الإنسان في فترات الوئام النسبي. وأيد المندوبون المقترح الداعي إلى إبقاء روح المحافل حية ومواصلة هذه المناقشة بعد الموئل الثاني.

واقتُرح الجمع بين استنتاجات اللجنة الأولى واللجنة الثانية وإيجاد آلية لضمان إدراج المداولات في بلاغ ختامي للمؤتمر. وأكد المندوبون أهمية الحوارات وأعربوا عن رغبتهم في رؤيتها تستمر بتوجيه من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وارتأى ممثل الاتحاد الأوروبي تعزيز المركز وإيجاد موارد إضافية بغية النهوض بهذه المسؤولية الإضافية.

- - - - -